ندوة عامة بعنوان

دور الأرشيف في كتابة تاريخ الأمم والشعوب

الدوحة – قطر

١ – ٢ مايو ٢٠١٢

علي عفيفي علي غازي

صحفي وأكاديمي مصري
باحث – مركز قطر الفني
الدوحة – دولة قطر

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

علي عفيفي علي غازي، تقرير عن ندوة: دور الأرشيف في كتابة تاريخ الأمم والشعوب.- دورية كان التاريخية.- العدد السادس عشر؛ يونيو ٢٠١٢. ص ٩٩ – ١٠٤.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

خمسة أعوام من الدراسات التاريخية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

نبذة

عقدت إدارة المكتبات العامة بوزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية في إطار الأنشطة الثقافية والعلمية، ندوة عامة في فندق هيلتون الدوحة بعنوان "دور الأرشيف في كتابة تاريخ الأمم والشعوب" يومي الأول والثاني من مايو ٢٠١٢، بمشاركة نخبة من الباحثين والمفكرين العرب.

افتتح الندوة سعادة مبارك بن ناصر آل خليفة الأمين العام بوزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية، مشيرًا إلى أن موضوع هذه الندوة من الموضوعات التي يهتم بها العالم أجمع لما للأرشيف من دور بارز في حفظ الوثائق التي تعد ثبتًا قانونيًا، وثبتًا تاريخيًا لحفظ الحقوق وحفظ التاريخ، مشيرًا إلى أن الوثيقة، مع تعدد مصادرها، واختلاف أنواعها، وتباين عصورها، وتفاوت لغاتها عامل فعال في خدمة الحضارة الإنسانية باعتبارها ضميرًا للشعوب وعنوانًا بارزًا في تاريخها، وأنه إذا قدر لهذه الشعوب أن تحفظ هذه الوثائق بأنواعها غدت الذاكرة واعية، وهنا يأتي دور الأرشيف كمستودع للحفظ والتنظيم والإتاحة فيحفظ الوثائق لتظل رسالة تواصل بين أجيال مختلفة وعبرة من الماضي لاستشراف المستقبل.

كما أكد على أن أمة بلا أرشيف هي أمة بلا ذاكرة وأن أمة بلا ذاكرة هي أمة بلا تاريخ، فحفظ التاريخ يعد جزءً لا يتجزأ من الثقافة والمعرفة، والأرشيف هو رافد أساسي لهذه الثقافة وتلك المعرفة. وأشار إلى اهتمام دولة قطر بهذا الجانب اهتمامًا كبيرًا شأنها في ذلك شأن دول العالم التي تسعى للحفاظ على تاريخها وماضيها موثقًا لتقدمه لأجيال الحاضر والمستقبل، داعيًا إلى تكاثف جهود مؤسسات الدولة جميعها للحفاظ على هذا التراث الحضاري، وتجميعه من أماكن إنشائه ودعم أرشيف الدولة به ليكون شاهدًا على عصر الآباء والأجداد و"شاهدًا علينا أمام أجيالنا القادمة، وهذه مسؤوليتنا جميعًا كل في مكانه وموقعه".

أبحاث الندوة

أدارت الجلسات الإعلامية القطرية **الدكتورة إلهام بدر**، وكان أول المتحدثين **الدكتور عماد أبو غازي** وزير الثقافة المصري سابقًا، وأستاذ التاريخ والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة، بورقة بحثية عن "**الأرشيف ذاكرة التاريخ**"، فأوضح أن الأرشفة لا تقتصر على عملية جمع الأوراق بين دفتين، بل تشكل كشف تاريخي وفتح تاريخي جديد لمراحل تاريخية قد تكون مرت واندثرت وطواها النسيان، والوثائق ليست مصادر معرفية جديدة فقط، بل هي إعادة قراءة، وإعادة إنتاج الأحداث التاريخية، فالأرشيف رافد أساسي للمعرفة، وحفظ التاريخ ضرورة قومية لاستشراف المستقبل.

وكلمة "أرشيف" تثير كثير من المعاني، فيرى البعض أنه ذلك المكان الذي تحفظ فيه الوثائق التاريخية حفظًا كاملا، بعد أن يكود قد انتهى استخدامها في العمل اليومي الرسمي للدولة، وتسمى هذه المؤسسة باسم الأرشيف القومي. وتطلق كذلك على بعض الأرشيفات الفرعية التي تحتفظ بمواد أرشيفية ذات طبيعة متخصصة مثل الأرشيف القومي للسينما، وللمواد المسموعة والمرئية، وتطلق كذلك على المدونات والسجلات التي تحتفظ بها

دورية إلكترونية. محكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

هذه المؤسسات، فوجود مبنى ومؤسسة ومحتويات أرشيفية يعني الأرشيف.

وكل وثيقة ذات صفة رسمية حُفظت لما تحتويه من معلومات ذات قيمة بصورة يسهل معها استرجاعها، فالأرشيف يحفظ وثائق محدودة ذات قيمة، ويتكون من وثائق، وهنا يجب الإشارة إلى أن الوثائق قد اختلف شكلها، وأخذ بُعدًا يختلف حاليًا تمامًا عن الوثائق الورقية، فقد اتجهت المؤسسات الأرشيفية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى الاهتمام بالوثائق غير الرسمية، التي تنتج عن المؤسسات الخاصة، ووثائق الأفراد والأشخاص، والأوراق الخاصة، التي تحتوي أحيانًا مواد تاريخية شديدة الأهمية لتاريخ الأمم والشعوب، وهذه الوثائق لكي تكتسب شكل الأرشيف يجب حفظها بشكل منظم، وتتضمن معلومات ذات قيمة.

"الوثيقة" هي كل ما ينتج عن الأفراد من مستندات، ولكنها تصبح وثائق في مجال علم الأرشيف بعد تصنيفها، والتعريف بمحتوياتها، في شكل يتضمن عمل إداري واسع المفهوم ليشمل في القرن الأخير الوثائق الرسمية وغير الرسمية، والإليكترونية، والمرئية والمسموعة، فكلها أوعية ومصادر مهمة لكتابة التاريخ، وهي تلك المصادر التي يُقصد بها أن تكون شواهد تاريخية، وهي أحيانًا تكون ذات قيمة، ويمكن وصفها بكونها مصادر أولية، يُفترض فيها أن تكون غير منحازة، بخلاف الكتب والدوريات، كما أنها غير مقصودة للتأريخ، ولا يعني ذلك أن كل الوثائق ذات أهمية تاريخية، ولكنها حجج تاريخية، تعكس تاريخًا مضى وانتهى، وبقيت هي الشاهد المادي عليه، إن الوثيقة قد تحتوي معلومات يرغب مُصدر الوثيقة نقلها للآخرين، وقد لا تعبر عن واقع الحياة، وهناك في التاريخ الحديث عشرات الأمثلة، بل مئات لعمليات تزوير الوثائق، ويجب الحكم على الوثيقة بشخصية مصدرها، وبالظرف التاريخي الذي أنتجت فيه، ويُفترض أنها أنتجت بشكل تلقائي.

وتعتبر الوثيقة من أهم المصادر الأولية؛ لأنها نتجت مما خلفه الإنسان من خلال ممارسته لحياته الطبيعية اليومية، في المجتمعات الإنسانية والمنظمات التي يمارس من خلالها البشر حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فمن الأمور التي أُجمع عليها، وأصبحت صيغة ثابتة، أن التاريخ لا يمكن أن يكتب إلا بما خلفه الإنسان وراءه من آثار أهمها الوثائق.

ويرتبط ظهور الأرشيفات القومية في العالم بظهور الدولة الحديثة، واتجاهها إلى تأسيس المؤسسات التي تهتم بحفظ أوعية تاريخ الأمة وفهرستها وإتاحتها للباحثين، بمعنى أن الدولة تؤسس الأرشيف لتجمع فيه وثائق تاريخها، لتنمية الوعي القومي لدى شعبها، كالمتحف القومي، والمكتبة القومية، لتسعى لتعريف الأمة بتاريخها من خلال هذه المؤسسات، التي ارتبطت بتاريخها، وتحتفظ بأهم مصادر تاريخها.

وفي المنطقة العربية ارتبط ظهور الأرشيف القومي بالدولة، وظهرت أول نواه مع مشروع محمد علي في مصر بعشرينيات القرن التاسع عشر، وارتبطت النواة الأولى بظهور اللبنة الأولى لمؤسسة الأرشيف القومي، والمكتبة القومية، والمتحف المصري، وبالتالي فإن الدولة القومية بحاجة إلى الوثيقة بصورة أساسية لكتابة تاريخها القومي، ومفهوم الوثيقة سابق بآلاف السنوات، لظهور الأرشيفات، ويرتبط بتحولات إنسانية في المجتمعات البشرية، وهو مرتبط بظهور الكتابة والدولة، كما أن الوثيقة والأرشيف أيضًا ظهرا للتعبير عن السلطة، ومنتجاتها، فالوثيقة الناتجة عن سلطة الدولة أو مؤسسة من مؤسساتها الرسمية أو المدنية، أيًا كان نوع وكيان هذه المؤسسة، هدفت لتنظيم علاقاتها بأفراد المجتمع المختلفة، فالمؤسسة الأرشيفية هي التي تحتفظ بما تراه ذو أهمية للتاريخ القومي للدولة، وللسلطة القائمة بها، وهي التي تُحدد ما ينبغي الاحتفاظ به، وما ينبغي التخلص منه، والوثائق بهذا المعنى مرتبطة بالدولة، وتمثل الذاكرة الخاصة للإنسان، والتي سمحت له بتدوين خبراته وتناقلها عبر المكان والزمان، ومع هذه البدايات المبكرة عرفت الحضارة الإنسانية الوثائق.

في الشرق الأدنى القديم، ظهرت بعض أقدم الحضارات التي عرفتها الإنسانية، وقدمت انجازات حضارية وثقها التاريخ، أهمها إنشاء الدولة، وابتكار الكتابة والأرقام، ومن هنا امتلكت شعوب المنطقة العربية منذ ما قبل التاريخ القدرة بصورة ضرورية على تدوين الأرشيف عبر الخطوط المسمارية والهيروغليفية، والتي تضمنت مجموعات كبيرة من الوثائق التي خلفتها لنا تلك الحضارات، ولكنها لم تُحفظ في أرشيف بالمعنى الحديث، لكنها اكتشفت من خلال عمليات التنقيب الأثري، فقد ظهرت الكتابة في الألف الرابع قبل الميلاد، وأكثرها عددًا وأغناها من حيث تسجيلها سياق الأنشطة اليومية للأفراد، وحررت تلك الوثائق بلغات متعددة، استخدمتها شعوب المنطقة بين حضاراتها المختلفة.

أما الوثائق العربية فقد ظهرت في زمن حديث بالمقارنة بالكتابات واللغات الأخرى، حيث تطورت حتى أخذت شكلها الراهن بين القرنين الثالث والثامن الميلاديين، فقد تطورت اللغة العربية بعد ظهور الإسلام، وأضيفت لها أشكال جديدة من خلال الكتابة، ومعرفة العرب لتدوين الوثائق، فالغالب أن الثقافة العربية حتى ظهور الإسلام كان يغلب عليها الطابع الشفهي، هذا لا يعني أن العرب لم يعرفوا التدوين والوثيقة، بل عرف العرب المعلقات، ولعل وثيقة المقاطعة خير مثال على ذلك، ولكنها ظلت رغم ذلك معرفة هامشية.

وكان لظهور الإسلام أثر واضح على الثقافة العربية بما جاء به عن فكرة الوثائق، فقد ارتبط بذلك مجموعة من الظواهر السياسية استوجبت التدوين، وهناك ثلاثة أمور قادت إلى تدوين الوثائق العربية في فجر العصر الإسلامي، منها دعوة القرآن الكريم إلى تدوين الوثائق الخاصة بالمعاملات، وخاصة وثائق الدين على وجه التحديد، وظهور علم الشروط، الذي برز فيه أبو زيد الشروطي، وأبو جعفر الطحاوي، من أتباع مذهب أبي حنيفة النعمان، فبدأ عندهم، ثم انتقل إلى المذاهب الإسلامية الأخرى، كما أن ظهور الكيان السياسي للمسلمين عقب الهجرة من مكة إلى يثرب، أدى إلى التحول إلى تدوين وثائق تلك الدولة الجديدة، التي تكونت بعد الهجرة، كدستور المدينة وصلح الحديبية، ورسائل الدعوة إلى دخول الإسلام التي وجهها الرسول صلى الله عليه وسلم إلى حكام وملوك وشيوخ القبائل والعشائر العربية المجاورة للمدينة المنورة.

وشكل عصر الفتوحات منعطفًا جديدًا فيما يتعلق بتطور الوثائق، وتضمنها موارد جديدة، من معاملات خارجية مع دول الجوار، ومعاهدات، ومكاتبات الخليفة، والتقارير التي يرفعها عماله

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

وولاته على الأقاليم إلى جهازه الإداري الرئيس في العاصمة، مقر الخلافة، وقد استدعى ذلك ظهور التقويم الهجري منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، فقد اقتضى هذا التطور تحويل نظام الشهور الهجرية إلى تقويم يبدأ من هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة.

وأول وثيقة تحمل التاريخ الهجري وصلت إلينا تحمل تاريخ ٢٢هـ وهي عبارة عن إيصال سلمه قائد إحدى كتائب الجيش الإسلامي لمجموعة من أكابر قرية من قرى صعيد مصر، مكتوب باللغتين اليونانية والعربية، يوضح فيه مقدار كمية الطعام التي قدمتها هذه القرية لجنوده، فأعطاها هذا الصك، ليتم خصمها من الضريبة المفروضة عليهم.

واقتضى هذا التطور كذلك إنشاء ديوان للرسائل، وديوان الخاتم، في عهد الخليفة الأموي الأول معاوية بن أبي سفيان، ليعكس التطور في إنشاء وثائق الدولة الرسمية وحفظها في دور خاصة، لأول مرة في إدارة تكون مهمتها تسجيل الوثائق وحفظها وإصدارها وتوجيهها إلى الجهات المحددة في الدولة أو في الولايات، وبالتالي أصبح هناك نظام لحفظ واسترداد الوثائق الواردة والصادرة عن الخليفة.

اقتضى هذا التطور كذلك التحولات التي حدثت في المجتمع، واتجاهه للبعد عن البساطة البدائية الأولى، فقد اقتضى تدوين المعاملات المختلفة وحفظها بين البشر داخل هذه المجتمعات، فظهرت السجلات القضائية التي تأكد ظهورها في القرن الثاني الهجري، من خلال المصادر التاريخية، كما قام القضاة بتوثيق العقود بين الأفراد، بمختلف أنواعها: زواج وطلاق وعتق الرقيق، وعقود بيع المنازل، وكلها نماذج ترجع إلى القرون الأربعة الأولى للهجرة.

ولكن مشكلة هذه الوثائق أنها لم تصل إلينا في مجموعات أرشيفية، ووثائق مكتملة الحفظ والفهرسة والتصنيف، فلم تصل إلينا مجموعات سابقة على الاحتلال العثماني، فقد كانت كل دولة إسلامية جديدة تنقل ما يهم تسيير حركة الحياة العامة للمواطنين، وتقوم بالتخلص من سجلات ووثائق الدولة السابقة عليها، وحينما جاءت الدولة العثمانية بدأت تحتفظ بأرشيفها كامل، ورغم ذلك فالشواهد تؤكد أن الدولة الإسلامية عرفت إنتاج الوثائق منذ العهد النبوي سواء ما وصل إلينا من وثائق مفردة، أو ما أشارت إليه المصادر التاريخية المختلفة، فمن الواضح أنه قد غاب عن العرب الحفظ الأرشيفي لأجل الاستخدام في كتابة التاريخ، فقد كانت أهمية الوثائق في العصور الإسلامية تكمن في كونها مادة تسيير الحياة اليومية البشرية ليس إلا.

وهنا يجب الفصل بين الأرشيف القومي وغرف حفظ الوثائق لغرض المعاملات اليومية، والغرض التاريخي لم يكن موجودًا في الحضارات العربية الإسلامية في تلك الفترة، ولم تغفل المصادر التاريخية المختلفة أن العرب قد عرفوا على الأقل منذ الخليفة الأموي الأول نظم الحفظ والأرشفة واسترجاعها من خلال ديوان الرسائل، ولدينا من العصرين الفاطمي والأيوبي مؤلفات متعددة أشار كتابها إلى هذا الديوان، وتولوا رئاسته، وتحدثوا عن نظم الحفظ والترتيب داخل هذه المؤسسة، وأوضحوا الطريقة التي كان يتم بها الاسترجاع، وللأسف لم تصل إلينا تلك الأرشيفات نظرًا لظروف الغزوات، فكل دولة تتخلص من وثائق الدولة السابقة عليها، إلا ما هو ضروري لتسيير العمل الإداري في الدولة، ويتم التخلص من الوثائق بإعدامها أو بيعها، وقد أشار المقريزي إلى ذلك عندما تحدث عن وثائق ديوان الإنشاء عندما تنتهي الحاجة إلى استخدامها، وكذلك دفاتر الدولة العثمانية عند بداية الحكم العثماني نُقلت عن الدفاتر السابقة لها في عصر المماليك خاصة دفاتر الحيازة الزراعية والمباني، وكانت الدولة تتخلص من الدفاتر بعد نقل معلوماتها إلى الدفاتر الجديدة، وتمثلت الوثائق المفردة التي وصلت إلينا متبقية في عقود بيع ووثائق وقف أو هبه أو عتق الإماء والعبيد.

من خلال هذا العرض يتضح لنا أن المنطقة العربية في العصور الوسطى، كغيرها من الدول الأوروبية والآسيوية في ذات الفترة التاريخية، لم تعرف المجموعات المميزة والهامة المحفوظة والمنسقة والمرتبة لغرض استخدامها في كتابة التاريخ، وقد كشف مؤخرًا عن مجموعة ترجع إلى القرن الأول الهجري في فترة ولاية قرة بن شريك على مصر عن مجموعة وثائقية في صعيد مصر، تلقي الضوء على تلك الفترة التي لم تدون فيها مصادر تاريخية مؤلفة، فتوضح النظام المالي والإداري، للدولة الأموية، وبعض نظام الحياة في صعيد مصر، وهناك كذلك مجموعة الجنيزة اليهودية التي اكتشفت في القرن التاسع عشر، ووثائق دير سانت كاترين.

أما وثائق الدولة العثمانية، ووثائق القرن التاسع عشر، فهي تمثل مصدر وارفد هام وحيوي لكتابة تاريخ المنطقة العربية بفضل الحفظ المنظم بدور الأرشيفات الحديثة، التي نقلت إليها مع بداية القرن التاسع عشر هذه الوثائق، واستفاد منها في الفترة الأخيرة كل من تصدى لكتابة تاريخ المنطقة، فقد وصلت إلينا مجموعات أرشيفية متكاملة من القرن التاسع عشر، أتاحت للباحثين الفرصة لإعادة كتابة التاريخ من خلالها.

واليوم لم يعد مفهوم الوثائق مقتصر على الوثيقة الرسمية، بل تضمن الصور الفوتوغرافية، والتسجيلات المرئية والمسموعة، كلها أصبحت معين ثري لا ينضب أمام الباحثين، ولم تعد فقط المواد التي تسجلها وتحفظها المؤسسات الرسمية، ولكنها كذلك امتدت لتشمل كل ما يسجله الهواة، فمهمة التوثيق والأرشفة اليوم لم تعد مهمة الموثقين والأرشيفيين الرسميين فقط، بل مهمة الهواة أيضًا.

أما **الدكتور محمد العادل**، رئيس الجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة، وأستاذ العلاقات الدولية في عدد من الجامعات التركية والعربية، فقد طرح ورقته المعنونة "**قطر والخليج في الأرشيف العثماني**" وكيف يمكن استثمار وثائق هذا الأرشيف لبناء جسور بين العرب والأتراك، حيث إن بناء الحوار العربي التركي هو الملف الأساس للورقة.

قامت الدولة العثمانية ببسط سيطرتها على المنطقة العربية، وإدارة شؤونها، منذ السلطان سليم الأول، وحتى الحرب العالمية الأولى، ولهذا السبب يوجد في الأرشيفات التركية كم هائل من الوثائق التي تخدم تاريخ الدول العربية، فقد كانت استانبول هي المرجع الأساس لها، واحتفظ بها بوثائق متعددة ومتنوعة، منذ عام ١٥١٧ وحتى عام ١٩٢٣.

دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

وتشكل الوثائق العثمانية مادة مصدرية هامة لتاريخ الخليج، بين عامي ١٥٥٠-١٩١٨، والمصدر الموثوق فيه لكتابة تاريخ المنطقة، ولم يتم حصر عدد الوثائق الموجودة في الأرشيف العثماني كاملة، ولا تزال عملية فهرستها وتنسيقها وأرشفتها وتحويلها إلى نسخ إليكترونية قائمة على قدم وساق، ويوجد عن المملكة العربية السعودية أكثر من ١٠ آلاف وثيقة، تشكل الكم الأكبر لأن بها الحرمين الشريفين، وإليها كل عام كانت تأتي مواكب الحج، والصرة السنوية، كما يوجد ٧ آلاف وثيقة تخص تاريخ قطر باعتبارها الدولة الخليجية الأكثر من حيث عدد الوثائق متقدمة عن الكويت والبحرين، وذلك لأن قطر كانت لها علاقة مباشرة مع الحكم العثماني، وكانت توجد بها جنود عثمانيين، وحيث إن العشائر والقبائل تشكل السمة الأساسية لدول الخليج، فإن الوثائق التي تخص السعودية مثلا ستكون متصلة بالدول الأخرى، بسبب صلات القرابة والترابط والمصاهرة بين تلك العشائر والقبائل.

ولا يزال اهتمام دول العالم العربي بالأرشيف العثماني ضعيف، فيقصده عدد قليل من الباحثين العرب، فالمقبلون على تعلم اللغة العثمانية والتركية الحديثة قلة، ويستخدمون وسطاء في التعامل مع الأرشيف العثماني.

وهناك وثائق متعلقة بالحقبة العثمانية في قطر، وبالرغم من انفتاح تركيا على العالم العربي والإسلامي إلا أن هذا الأمر لا يزال مقتصر على النواحي الاقتصادية والسياسية، ولم تنفتح العلوم والثقافة والأبحاث، فإقبال الباحثين العرب من الدول الخليجية على وجه الخصوص محدود، بل إن التعامل مع الوثائق يتم عبر وسطاء بسبب عدم معرفتهم باللغة العثمانية، وهنا يجب على المؤسسات المعنية أن توجه الباحثين الشباب لدراسة اللغة العثمانية والتركية، لتساعدهم في فك رموز الوثائق المتعلقة بتاريخ المنطقة، وبالتالي يتخلصون من التعامل عبر وسطاء، ويجب العمل على تشجيع وتخصيص كراسي خاصة لتعليم اللغة العربية في الجامعات التركية، حتى يتسنى التواصل بين العرب والأتراك، وهنا يجب الإشارة إلى أن الحكومة التركية قد أتاحت لمجموعة من الباحثين الفلسطينيين العمل في الأرشيف العثماني، والبحث عن الوثائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية، واستخدامها في أبحاثهم.

ويشكل التوجه التركي نحو المنطقة العربية، لإقامة جسور التواصل، فرصة سانحة يجب استخدامها لصالح توثيق الروابط والتواصل الثقافي بين البلدين، ويجب أن يقابل التوجه التركي بتوجه عربي يتعدى مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي إلى التعاون الثقافي البحثي التاريخي والوثائقي، إنها فرصة تاريخية سانحة، تساهم في بناء جسور علمية بين الطرفين تمهد لإعادة قراءة تاريخ العلاقات العربية التركية في إطار تصحيح للكثير من المفاهيم، وتذليل الحواجز الوهمية، والشبهات التي تسبب الاستعمار البريطاني والفرنسي في زرعها وترسيخها وتقويتها، لتعود تركيا تلعب دورها التاريخي في العالم العربي والإسلامي، ليتطور مفهوم الأمة بشكل كامل.

إن هذه الشراكة بحاجة إلى مشروعات تنمية مشتركة توثق الحوار بين العقل العربي والعقل التركي، وتشجع حركة الترجمة بين اللغتين العربية والتركية، لأن التاريخ العربي المعاصر لا يزال مجهولا أمام الباحثين الأتراك، فعدم معرفة الباحثين الأتراك باللغة العربية، يجعلهم يلجئون إلى الكتابات الإنجليزية والفرنسية عن التاريخ العربي المعاصر، وهذه الكتابات تحمل وجهة نظر تختلف بكل تأكيد عن وجهة النظر القومية العربية، ولذلك يجب تشجيع وتبني عمليات الترجمة من العربية إلى التركية والعكس، حتى يحدث الانفتاح والتواصل الثقافي والتاريخي، لذلك أدعو بإلحاح المؤسسات المعنية في قطر والبلاد العربية الأخرى لتتبنى حركة الترجمة، لأن ذلك متصل أيضًا بتسجيل وتدوين التاريخ.

الأمر الذي يتيح كذلك إعادة قراءة العقل التركي والتعامل مع التوجهات العربية بشكل يخدم الحضور العربي في المنقطة، وفي إطار الطموح لبناء حوار بين العرب والأتراك، وأعتقد أن تعلم الباحثين الأتراك اللغة العربية سيساعدهم على قراءة تاريخ العالم العربي المعاصر، وكذلك تعلم الباحثين العرب اللغة التركية، سيوضح حقيقة التاريخ التركي المعاصر، فما تعيشه تركيا الآن يهدف لتعزيز العلاقات العربية التركية، وفتح أبوبها للباحثين العرب.

وكانت للأستاذ **الدكتور جمال حجر** أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، وعميد كلية الآداب جامعة الإسكندرية السابق، مداخلة عن **المصادر الحية** (المعروفة بالتاريخ الشفوي)، باعتبارها مكملة للوثائق الرسمية، وأهمية وجود مراكز بحثية تهتم بجمع تلك الروايات وحفظها وفهرستها وأرشفتها، موضحًا سلبيات الروايات الشفوية للتاريخ باعتبارها روايات معاصرة للأحداث.. وقد يكون في ذلك نتائج سلبية على الراوي، وهو ما يجعل معظم الرواة عازفين عن الحديث عن قضايا يعرفونها جيداً، تاركين ما يعرفون إما في ورقيات مسجلة تنشر بعد وفاتهم، أو مؤتمنين بعض الأشخاص عليها شفاهة، أو لا هذه ولا تلك، فتموت معهم أسرارهم.

وقد تنبهت كثير من مراكز البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات البحثية إلى هذه الحقيقة، وأحيت فكرة التاريخ الشفوي من جديد بعد أن كان قد انزوى لقرون عديدة في دائرة النسيان، وخاصة بعد اعتماد الوثائق مصدراً رئيساً للكتابة التاريخية منذ القرن التاسع عشر. ومن المراكز البحثية المهتمة بالتاريخ الشفوي في العالم العربي دارة الملك عبد العزيز في الرياض بالمملكة العربية السعودية، ومركز زايد للتراث والتاريخ في العين بالإمارات العربية المتحدة. وللأسف لا تولي المؤسسات العربية دعماً واضحاً لهذا الأمر على أهميته القصوى في تقصي الحقيقة التاريخية، ويعتمد الأمر في المقام الأول على الجهود الفردية للباحثين دون برامج منظمة تتبناها المؤسسات البحثية، وهو ما يتطلب وجود مراكز متخصصة تكون مهمتها الأولى جمع وحفظ روايات التاريخ الشفوي بطرق الحفظ الحديثة، بعد وضع قاعدة بيانات وكلمات مفتاحيه لما تحتوي عليه من شهادات تاريخية.

أما المداخلة الثانية للدكتور **جمال حجر** فكانت عن **الأوراق الخاصة لدى كبار الشخصيات والمسؤولين في الدولة**، والجهود التي تبذل لحمايتها وتضمينها الأرشيفات القومية، وأرشيفات مراكز الأبحاث التاريخية، كما هو الحال في الدول المتقدمة.

وشهد اليوم الثاني للندوة مشاركة **سلطان الجابر** رئيس قسم الوثائق والأبحاث بالديوان الأميري، متحدثًا عن "**الأرشيف القطري بين الواقع والمأمول**"، فأوضح أن الأمم الواعية هي الأمم التي تهتم بتاريخها لتأخذ الدروس والعبر، لترتقي بها، وتتقدم، وتحفظ تاريخها وهيبتها وحضارتها، والنهوض بالأرشيف تعزيز للانتماء الوطني باعتبار

دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الأرشيف ذاكرة الأمة، وسجلها التاريخي، فالتاريخ لا يكتب إلا بالوثائق التي يعتمد عليها بالدرجة الأولى، وتأتي أهمية الوثائق باعتبارها تمس جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في عام ١٩٧٤ أنشئ قسم الوثائق بالديوان الأميري، بهدف تحويله إلى دار للوثائق القومية، وقام القسم بدور الأرشيف الوطني، حيث يقوم بجمع الوثائق المتعلقة بتاريخ قطر والدول المجاورة لها من أرشيفات العالم المختلفة، من بريطانيا، والهند وأمريكا، وتركيا وغيرها من الوثائق التي تخص دول الخليج العربية. ويقوم متخصصون بفهرسة هذه الوثائق وترجمتها إلى العربية للاستفادة منها في الأبحاث التي تخدم التاريخ الوطني، وقسم الوثائق والأبحاث يشكل العمود الفقري والنواة للأرشيف الوطني، وأصدرت الدولة التشريعات، منها قانون إنشاء دار الوثائق الوطنية رقم ١٤ لسنة ١٩٨١، في ١١ سبتمبر ١٩٨١، ويعد خطوة كبيرة وانجاز له أهميته وخطوة هامة، والقانون يتضمن ١٥ مادة تنظم عمل الدار.

وصدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٨٢، بتشكيل مجلس إدارة دار الوثائق القطرية، من ١٠ أعضاء يمثلون جهات رسمية في البلاد، وألحقت بمجلس الوزراء، وحددت المادة الثانية منه مهام الدار بأنها جمع الوثائق التي تعد مادة لتاريخ قطر وتاريخ الخليج، وترجمتها وإعدادها للبحث التاريخي، وجاء هذا السعي الحثيث من قبل الحكومة القطرية في ظرف تاريخي تنام فيه الوعي التاريخي العربي بتأسيس اتحاد المؤرخين العرب، وبعد مؤتمر شبه الجزيرة العربية ١٩٧٦، وظهور مراكز للبحوث والدراسات التاريخية في العالم العربي.

إلا أن قضية الأرشيف القومي في قطر لا تتناسب مع النهضة التي تمر بها البلاد، وتستدعي الضرورة إصدار قانون جديد، يتناسب مع مكانة الدولة ودورها المتعاظم إقليميا ودوليًا، على الصعيد الثقافي والسياسي، ويجب أن يتضمن هذا القانون نصوص واضحة تلزم الإدارات الحكومية بإيداع أوراقها الرسمية الأرشيف الوطني بصورة دورية بعد انقضاء مدة زمنية محددة.

ويجب الإسراع في وضع برامج تضمن إتاحة دار للأرشيف الوطني، ولهذا نقترح: وضع برامج لدراسة وتشغيل الأرشيف الحكومي بالقيام بزيارات للتعرف على الإجراءات المتميزة في هذه الوزارات، وذلك بالقيام بزيارات لهذه الوزارات والمؤسسات الحكومية، والتوعية بالاهتمام بالوثائق بالتعاون بين الجامعة وقسم الأبحاث، وإقامة معارض وثائقية للتعريف بأهمية الوثائق والأرشيف، وتنظيم ندوات وحلقات بحث للعاملين في مجال الأرشيف للتعرف على الأخيار منهم لتكوين فريق من الباحثين المختصين والمهتمين بالوثائق، فإن العنصر البشري هام جدًا، ولا يكفي الاعتماد على الخبراء الأجانب وحدهم، بل يجب الاستعانة بأبناء البلاد.

وهناك المجلس الدولي للأرشيف الذي أسس عام ١٩٨٤، وله فروع إقليمية في العالم العربي تشمل صلاحيات الأرشفة في الجامعة العربية، والاستفادة من تبادل الخبرات حول أرشيف العمل الوطني والوثائق، وبهذه النظرة لدولة قطر ٢٠٣٠ لابد من توسيع مجال الأرشيف ليكون مجاله شامل، فالوثيقة لم تعد الأوراق الرسمية المختومة فحسب، بل تشمل مصادر متعددة من التسجيلات الصوتية والمرئية وغيرها، فالإنسان نفسه يمثل وثيقة متحركة، فالمسؤولية كبيرة تحتاج لتضافر جهود من المجتمع كله، ولابد أن يكون كل هذا مجال دراسة واسعة دقيقة متأنية.

فالوثيقة حق للأجيال القادمة لتوثيق تاريخها، ولهذا يجب أن نسعى إلى إقامة أرشيف وطني قومي يهتم بثقافتنا وتراثنا لنؤسس أرشيف فعال للبحث العلمي والنشاط التاريخي والثقافي، وتسعى قطر لأن يكون لديها مركز وثائق فعال، يعمل على حفظ السجلات والوثائق الحكومية وأرشفتها وحوسبتها لتمثل موروث الأجيال القادمة، فهذا أقل حقوقهم علينا، تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠.

وتناولت **الدكتورة بنلوب توسون "الوثائق العربية في المكتبات البريطانية"**، فأشارت إلى أنها من خلال عملها كخبيرة وثائق في وثائق المقيمات البريطانية في الخليج وبوشهر، بداية من القرن السابع عشر، القرن الذي جاء فيه البريطانيون إلى منطقة الخليج، فقد مثلت هذه المنطقة لهم موطن استراتيجي، ولا يخفى الأمور التجارية والمكاسب الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية، وكانت مقيمية بوشهر مقر الممثلين البريطانيين، وتنقل الأخبار لبريطانيا، وكان هناك مقيم آخر في وقت لاحق بالبحرين، ويزور الدول المجاورة بشكل متكرر.

ومن خلال بحثي الخاص لمتابعة زوجات المقيمين البريطانيين وأسفارهم في منطقة الخليج، فقد تركت لنا زوجات المسؤولين عن سفرياتهم مذكرات تكتسب أهمية الوثائق، وبعث بعضهن برسائل مهمة ومتنوعة عن المنطقة، وأخص زوجة لوريمر لأنني معجبة بها شخصيًا.

وتكتسب مراسلات المقيم البريطاني لويس بيلي، الذي امتلك مهارة عالية في اللغة العربية، ومهارات أخرى في التعامل مع حاكم قطر، رغم أنه لم تكن هناك مقيمية بريطانية في قطر حتى القرن العشرين، وأود أن أركز على الوثائق العربية المحفوظة في المكتبات البريطانية، فالمسئولين البريطانيين كانوا شغوفين ومهتمين بالوثائق العربية، ويتناقلون الأخبار بشكل مفصل، وبكل تأكيد كانوا يؤكدون على أهميتهم السياسية وتواجدهم في المنطقة.

وفي نفس الوقت لم يُغفلوا الوثائق والمخطوطات، وكذلك لدينا الكثير من المخطوطات البريطانية، وهناك الكثير من البريطانيين دفعهم اهتمامهم لتعلم اللغة العربية، لأنه من غير العربية سيشكل هذا العمل عليهم صعوبة، وكثير من المخاطبات كانت تتم عن طريق المقيمات في الخليج، وتجمع باللغات المحلية ثم تترجم إلى الإنجليزية، وترسل إلى العاصمة البريطانية، فهذه هي الإجراءات التي كان يتم التعامل بها مع الوثائق العربية، فكانت الترجمة حاضرة، ولكن هناك بعض المشاكل المتعلقة بهذا الأمر، أهمها أن المراسلات التي ترجمت عن العربية غير دقيقة، لأنها تحمل التحيز الواضح من الجانب البريطاني، عن طريق كاتبها، وهناك ما يقارب ٥٠٠٠ وثيقة تتعلق بقطر، ولكن قالوا إن هذه الوثائق لا تشكل إلا ٢٠% فقط من الوثائق الموجودة، وهذا ما دفع إلى التساؤل عن المكان الذي ذهبت إليه الوثائق الأخرى التي تصل نسبتها إلى ٨٠%، وكانت هناك رسائل ومراسلات مهمة يتم تبادلها بين حكام المنطقة والمقيمين، وكانت ترسل إليهم باللغة العربية، فتتم ترجمتها وإرفاق النص العربي معها إلى وزارة الخارجية أو إلى حكومة الهند البريطانية. هذا بالإضافة إلى وثائق أخرى تتعلق بالاتفاقيات والعهود، المكتوبة

دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

باللغتين العربية والإنجليزية معًا، ومن أكثر الأمور المهمة التقارير التي تحمل الأخبار المحلية وقصاصات من الجرائد والمجلات والصحف، كان يتم جمعها وترجمتها وإرفاقها مع ترجمتها.

وكثير من الوثائق الموجودة في المكتبات البريطانية تم جمعها من منطقة الخليج، وخاصة البحرين، ومنها بيانات عن محاكمات لأشخاص في المنطقة، ومنها الكثير من الأمور السكانية، والشهادات والوثائق، التي يتم جمعها ودراستها، فهي بحاجة إلى باحثين يقومون على دراستها وفحصها، لأنها تتضمن وثائق تبين ملكية كثير من الأراضي والعقارات في قطر، ويجب أن أعود لأوضح أن هناك كثير من الأمور تضيع أثناء الترجمة، وهناك كثير من الأمور تضيع حقيقتها بسبب الترجمة وبسبب اختلافات اللغة، واختلافات مستويات المترجمين، وأظن أن الترجمة مهمة جدًا، ومن المهم أن نذكر أن الكفاءات والقدرات لدى الوكيل البريطاني في المنطقة، والمترجم الذي يعمل معه، قد لعبت دورًا كبيرًا، فترجمة الوثيقة مهمة جدًا، لأن أي تحريف في كلمة قد يغير من معناها، وضروري أن يكون المترجم مدرك ومطلع على الأوعية الثقافية للغتين اللتين يتعامل معهما، فالمترجم يجب أن تكون لديه ثقافة واسعة باللغتين اللتين يتعامل معهما، ويجب أن أشير إلى أن المترجمين كثيرًا ما يكونون هنود، ولهذا تضمنت ترجماتهم لبعض الأماكن تحريفات وتصحيفات.

وتناول **محمد همام فكري "جهود مركز حسن بن محمد آل ثاني في مجال توثيق تاريخ قطر"**، فأشار إلى أن الأرشيف هو الذاكرة التي تقوم على الحقيقة وتفسرها التفسير الموضوعي، وهناك مبادرات شخصية ينهض بها بعض الأفراد تشكل إضافة هامة في مسيرة الدول، يمثل مركز الشيخ حسن بن محمد آل ثاني هنا نموذجًا لها، وفي عرضه تناول ثلاث نقاط: التعريف بمركز حسن بن محمد آل ثاني، والتعريف بسجلات ووثائق المقيمة البريطانية في بوشهر، والتعريف بمشروع قطر ودول الخليج العربي في الوثائق البريطانية.

أولا، تأسس مركز حسن بن محمد عام ١٩٩٧ بمبادرة وتمويل شخصي من الشيخ حسن بالدوحة، بهدف تعميق التعريف بتاريخ وتراث قطر ودول الخليج العربي، وذلك بجمع المصادر بهدف توفير مادة وثائقية، وبدأ المشروع بجمع المصادر والمراجع الأجنبية والوثائق البريطانية، ثم انتقل إلى جمع اللقاءات الشفوية مع المسنين من أبناء قطر، باعتبارهم شهود عيان، ومن أشهرهم راشد بن فاضل البنعلي، وحققه الشيخ حسن بن محمد عام ٢٠٠١ ليأتي كإضافة قيمة لتاريخ المنطقة، ومن بينها كذلك كتاب سبائك العسجد في أخبار أحمد نجل زرق الأسعد والمحقق عام ٢٠٠٧، الذي لعب دورًا هامًا في تاريخ قطر أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حين اتخذ من الزبارة مقرًا له بعد أن هجر الكويت والبصرة، ليقيم فيها مدينة عامرة وصفت على لسان عثمان بن سند بأوصاف مذهلة.

وفيما يتعلق بالمصادر الأجنبية يقوم المركز حاليًا بترجمة كتاب مختارات من حكومة بومباي، وهي المختارات التي تتضمن مجموعة من التقارير التي تقدم بها المقيمين البريطانيين في الخليج، ومن ضمن ما يهتم به كذلك المركز هو قسم الخرائط، وخاصة خرائط المسح البحري، وهي العمليات التي قامت بها البحرية الهندية في عشرينيات القرن التاسع عشر، وظهرت عليها سواحل شبه جزيرة قطر، وتتضمن خرائط تميزت فيها قطر ومدينة البدع العاصمة آنذاك، ومن المصادر أيضًا الكتابات الأخرى، التي كان يتعين جمعها، وبصفة خاصة كتابات الرحالة أو تقارير بعض المقيمين، وهي مهمة لأنها تعتبر مصدر كتبه شاهد عيان، ويوجد قسم للصور.

وعند الحديث عن المقيمات البريطانية في الخليج، فقد بدأت بريطانيا تتصل بالخليج في القرن السابع عشر، وبخاصة عام ١٦١٦ عندما أرسل وكيل إلى جاسك بقصد إيجاد أسواق جديدة للتجارة، وبدأت المقيمات في البداية لغرض تجاري في أصفهان وشيراز وبندر عباس، ثم امتدت للأقطار العربية، حيث أقيمت أول مقيمية في البصرة عام ١٦٣٥، حيث شكلت هذه الوكالات دورًا مهمًا في توثيق تاريخ الخليج، وكان يديرها المكتب الرئيس في بومباي.

وفي أواخر القرن الثامن عشر بدأت تنتشر المقيمات في الخليج، تبعًا لتوسع النشاط التجاري البريطاني في المنطقة، فكانت مقيمة بوشهر التي نقلت وثائقها إلى مكتب الهند، ورصدت هذه الوثائق الصراع الدولي في الخليج، والقوى الأجنبية، والعثمانيون، والقوى المحلية، وكل هذه الحركة كانت تتم من خلال الأفراد والضباط البريطانيون، فكانوا يدونون كل ما يحدث في المنطقة، وخاصة نشاطات الغوص على اللؤلؤ، والسلم البحري، وتجارة الرقيق، وتجارة السلاح، والقرصنة، وفي ذلك الوقت برزت شخصيات شعبية مثل رحمة بن جابر الجلاهمة، وعيسى بن طريف، وجاسم بن محمد، وهذه الزعامات استطاعت أن تشارك في صنع التاريخ، وتكون الوثائق البريطانية شاهد على ذلك.

أما عن وثائق مقيمية بوشهر، التي كان اختيار موقعها اختيارًا استراتيجيًا بقصد أن تكون مركزًا تجاريًا، وعين على الخليج، وملتقى لتبادل البعثات، وما إلى ذلك، ثم البحرين التي كانت بها مقيمة شهيرة، وكل وكالة بريطانية في الخليج عند الأرشفة أخذت من خلال الدكتورة بنلوب توسن إشارات مرجعية خاصة، فمقيمية بوشهر (١٧٦٣-١٩٤٨) R/15-1، ومقيمية البحرين (١٩٠٠-١٩٧٤) R/15-2,3، ومقيمية الشارقة (١٩٠٠—١٩٧٤) R/15-4، ومقيمية الكويت (١٩٠٤-١٩٤٩) R/15-5، ومقيمية مسقط (١٨٢٨-١٩٥١) R/15-6، وفي أرشيف كل منها الكثير من الأوراق والسجلات التي ترسل نسخ منها إلى الجهات الأعلى.

وهناك إدارة السجلات السرية السياسية (١٧٥٦-١٩٥٠)، وهي سجلات الدوائر السرية السياسية في شركة الهند الشرقية، وبها مذكرات ورسائل وتقارير، منها ما كان يكتب عليه كلمة "سري"، وهو كل ما يتعلق بالاتفاقيات التي لها طبيعة دبلوماسية، ويجب الحذر في التعامل معها، وأخيرًا سلسلة MSS التي تتضمن صور وخرائط، وأشهرها مجموعة صور لويس بيلي، الذي لعب دورًا هامًا في توقيع اتفاقية السلم البحري عام ١٨٦٨، وهناك وثائق عربية كتبها أبناء المنطقة، ولكنها وثائق مفردة.

أما مشروع قطر ودول الخليج العربي في الأرشيف البريطاني فيتضمن ٢٤ مجلدًا، هي المرحلة الأخيرة لعملية جمع هذه الوثائق على هيئة ميكروفيلم أو أسطوانات مدمجة، ثم إعادة طباعتها باللغة الإنجليزية، وترجمتها، ومراجعتها من قبل باحثين متخصصين، ثم ترتيبها ترتيب تاريخي لتخرج في شكلها النهائي.

دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449